ما افترقت فيه الأسماء العاملة

د. عصام مصطفى آل عبد الواحد
قسم اللغة العربية/ كلية التربية/ جامعة الأنبار

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه، اللهم افتح علينا وهيئ لنا من أمرنا رشدا.

وبعد. فلما كانت الأسماء العاملة قد اتفقت في صفة واحدة وهي العمل، فإنها من الطبيعي أن تكون قد افترقت فيما بينها في مجموعة من الأمور، حاولنا في هذا البحث أن نلمها ونقدمها إلى الدارسين عملا متواضعا، ليكون مقدمة نحو بحث يبحث في الفروقات الدلالية بين هذه الأسماء العاملة، بدراسة تطبيقية تحليلية لمجموعة من النصوص ولا سيما النص القرآني وبعض نصوص الحديث الشريف.

وقد قسمنا البحث على خمسة مباحث صغيرة، وهي على الترتيب الآتي:

المبحث الأول: الفرق بين المصدر واسمه.

المبحث الثاني: الفرق بين المصدر واسم الفاعل.

المبحث الثالث: الفرق بين اسم الفاعل وصيغ المبالغة.

المبحث الرابع: الفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول.

المبحث الخامس: الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة.

فإن وفقنا فهو فضل العليم الجليل المنان، وإلَّا فحسبنا ما بذلنا من جهد في سبيل خدمة العربية والمتخصصين فيها تدريسيين ودارسين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

تمهيد

العامل ((هو ما عمل في غيره شيئا من رفع أو نصب أو جر أو جزم على حسب اختلاف العوامل))(١).

والعوامل قسمان : ١- لفظية، ٢- ومعنوية.

وما يعنينا من تلك العوامل هي اللفظية فقط، لاننا سنتناول منها الاسماء العاملة فحسب.

فالعوامل اللفظية تقسم على ثلاثة اقسام هي:

---

(١) شرح المقدمة المحتسبة ٢/٣٤٤، وينظر: العوامل المائة ٧٣، والتعريفات ٨٤.

الأفعال: وهي أقوى العوامل؛ لأن الفعل لا بد أن يعمل ومحل عمله الاسم. إذ لا يوجد فعل إلا وله معمول وهو الفاعل حيث لا فعل إلا بفاعل. وسواء أكان اسما صريحا نحو:قام زيد أم مضمرا نحو: قامت. ولقوة الفعل حمل عليه ما يصل إلى قوته من الحروف، كالحروف المشبهة بالفعل، والأسماء ولا يخلو الأمر من خلاف إذ عند البصريين أن المصدر قائم بنفسه لا يعمل بشبه شيء(٢).

والأسماء: وهي عوامل أضعف من أفعالها، لأنها تعمل في مواقع معينة بحسب شروط وضعت لها، والأفعال تعمل بلا قيد أو شرط(٣). فتعمل الأسماء عمل أفعالها تارة، فترفع المعمول أو تنصبه وتعمل تارة أخرى عملا خاصا بها وهو الجر إذ لا عمل للفعل فيه. ويمكن أن تُحْمَلَ الأسماء في عملها الجرَّ على حروف الجر. فبهذا تكون قد عملت بشبه الأفعال والحروف.

والحروف: وهي عوامل أضعف من الأفعال؛ لأنها تعمل حينا وتعطل حينا آخر، وهي على قسمين(٤):

مختص وهو نوعان:

مختص بالأفعال.

ومختص بالأسماء.

٢- وغير مختص. وهذا الأخير لا عمل له.

موقع هذه الأسماء بين أقسام الكلام:

قسم النحاة الكلام العربي على ثلاثة أقسام(٥): اسم وفعل وحرف (فالاسم ما أنبا عن مسمى والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل)(٦) ، ويظهر هذا التقسيم في أول اثر نحوي وصل إلينا وهو كتاب سيبويه(٧). وبقي هذا التقسيم معتمدا عند النحاة المتقدمين والمتأخرين، حتى جاء النحاة المحدثون ليبنوا آراء أخرى في هذا التقسيم، إلا أن ثمة إشارة أشار بها ابن المؤدب إلى ما يخالف هذا الرأي بقوله: " اعلم أن المصدر مشتق من الفعل، وليس هو بفعل محض ولا باسم محض" (٨)، ونَسَبَ هذا الرأي لهشام بن معاوية الكوفي (٢٠٩هـ)(٩). وهناك رأي آخر ذكره

---

(٢) الأشباه والنظائر ١٨٤/٢، وينظر: شرح المراح ٣٠.

(٣) ينظر: أصول النحو العربي/ محمد الحلواني ١٦١-١٦٢.

(٤) شرح شذور الذهب ٣٥-٣٦، وينظر في تفصيل هذا الإنصاف مسالة ٣٠، ٨٣، ٨٤، ٩٧، وشرح المفصل ١٧/٨، والمغني ٣١/١، وشرح التصريح ١٣/٢-١٥، ٣٠.

(٥) ينظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة للدكتور فاضل الساقي، والبحث النحوي عند الأصوليين ٥٩-٨٠.

(٦) إنباه الرواة للقفطي ٩٩/١.

(٧) ينظر: الكتاب ٢/١.

(٨) دقائق التصريف ٤٤.

(٩) ينظر: نفسه ٤٤.

السيوطي عن أبي حيان لأبي جعفر بن صابر أنه كان يسمي اسم الفعل خالفة(١٠). بينما نجد نسبة هذا الرأي في "اللغة العربية معناها ومبناها" للفراء نقلا عن الأشموني(١١) وكان تقسيم النحاة المتقدمين لأجزاء الكلام الثلاثة مبنيا على(١٢):

الاستقراء التام عند بعضهم أو الناقص عند بعضهم الآخر كابي عمرو والخليل وسيبويه ومن بعدهم.

والأثر المنسوب الى سيدنا علي بن أبي طالب ﷺ وقد استدل به الزجاجي والسيوطي.

الأدلة العقلية ولهم في ذلك عبارات ذكرها السيوطي في الأشباه والنظائر(١٣).

أما المحدثون فقد زادوا على هذا التقسيم أقساما أخرى ذهبوا فيها مذاهب شتى لا نستطيع ذكرها كلها؛ لأنها تحتاج إلى كلام طويل المقام لا يسعها كلها، إلا أنني سأكتفي بذكر رأي الدكتور تمام حسان(١٤) إذ الكلام عنده سبعة أقسام وهذه الأقسام هي: " الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة "، وتحت كل قسم من هذه الأقسام أقسام فرعية أخرى.

ولا نريد أن نفصل القول في هذا الموضوع إلا أن الذي يهمنا هو موقع هذه الاسماء بالنسبة إلى أقسام الكلام.

فالمصدر كما ذكرنا أنّ ثمَّة إشارة تشير إلى انه ليس باسم محض ولا فعل محض. وإن كان المتقدمون متفقين على اسميته. وقد اختلف مقياس الفصل بين المصدر وبقية أجزاء الكلام عندهم. فاعتمد بعضهم على أساس الشكل بينما اعتمد بعضهم الآخر على أساس الوظيفة النحوية. فظاهر كلام سيبويه أن المقياس عنده قائم على أساس الشكل الصرفي أو البنية الصرفية لا الوظيفة، قال: " الأفعال تكون من هذا على

---

(١٠) ينظر: الأشباه والنظائر ٣/٧١.

(١١) اللغة العربية معناها ومبناها ٩٠، وفي الأشموني ٣/١٩٦ لم ينسبه لأحد.

(١٢) ينظر: الأشباه والنظائر ٢/٧-٨.

(١٣) ينظر: الأشباه والنظائر ٢/٨-٩.

(١٤) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٩٠ وما بعدها. ونجد من القدماء أحمد ابن فارس في كتابه "الصاحبي" صفحة (٩٦-٩٧)، أنه قد قسم الاسم على خمسة أقسام أيضا. غير أن تقسيمه يختلف عن تقسيم د. تمام حسان فقد قسمه إلى:

١. اسم فارق، نحو: رجل وفرس. لأنه يفرق بين الشخصين بالاسمين.
٢. ومشتق، نحو: قولنا: كاتب. وهو مشتق من الكتابة وهذا المشتق على وجهين: أ- مبني على فعل كرحيم. ب- غير مبني عليه كرحمن.
٣. واسم مضاف، نحو: كل وبعض.
٤. ومقتضى، نحو: قولنا: أخ، وشريك، وابن، وخصم، فكل واحد إذا ذكر يقتضي ذكر آخر.
٥. ومفارق، نحو: طفل. يفارقه إذا كبر.

ثلاثة أبنية على (فَعَل يَفْعُل) و (فَعَل يَفْعِل) و (فَعَل يَفْعَل) ويكون المصدر (فِعلًا) والاسم (فاعل) فأما (فَعَل يَفْعُل) ومصدره فَقَتَل يَقْتُل قتلًا والاسم قاتل "(١٥).

أما الفراء فكان المقياس عنده مقياسا وظيفيا قائما على أساس الوظيفة، قال: " الحمد ليس باسم إنما هو مصدر "(١٦).

ونجد المقياس الوظيفي قائما عند المبرد وابن السراج وآخرين(١٧). فقد قال المبرد: " المصادر كسائر الأسماء إلا أنها تدل على أفعالها " (١٨)ولا نريد في هذه العجالة أن نتتبع هذا المقياس تاريخيا، وإنما ذكرنا بعض آراء النحاة لنبين أن هذا المقياس هو المتبع عند النحاة. فيظهر من كلام النحاة وتقسيماتهم لبنية الكلم أن المصدر داخل في حيز الأسماء من حيث الشكل، خارجا عنها من حيث الدلالة على الحدث. فهو يساوي الفعل في الدلالة عليه. وقد جعله الدكتور تمام حسان في قائمة الأسماء إلا أنه وضعه في حيز خاص به(٢٥٩).

أما بقية الاسماء العاملة فقد عالجها النحاة المتقدمون بالنسبة إلى أجزاء الكلم بمثل ما عالجوا فيه المصدر فهي عندهم أسماء عملت عمل الأفعال كما تبين ذلك في تعريفاتهم لها.

أما المحدثون فقد جعلها بعضهم قسما قائما بنفسه كما هو عند الدكتور تمام حسان(٢٦٠) .

وأما تقسيم النحاة لهذه الاسماء فقد اختلف عندهم، فالأسماء العاملة المشتقة عند البصريين اربعة،وهي:اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة،واسم التفضيل وأما صيغ المبالغة فمندرجة تحت اسم الفاعل (لأنها تكثير لحدثه وفرع له)(٢١) وانتهت آراؤهم إلى أن المصدر هو الأصل لهذه الاسماء العاملة .

أما عند الكوفيين فهي خمسة بجعلهم المصدر مشتقا من الفعل.

واما اسم المصدر فهو الآخر مندرج تحت المصدر لأنه يدل على الحدث الذي دلَّ عليه المصدر اما بلفظه أوبمعناه (٢٢).

---

(١٥) الكتاب ٥/٤ هارون.

(١٦) معاني القرآن للفراء ٣/١.

(١٧) ينظر: المقتضب ٢٦٧/٣، والأصول لابن السراج ٨٨/١، ٥٢، والمفصل ٦.

(١٨) المقتضب ٢٦٧/٣.

(١٩) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٩٠.

(٢٠) ينظر: نفسه ٩٩.

(٢١) تصريف الأسماء ٨٣، وينظر: الموجز في قواعد اللغة ١٩٧-١٩٨.

(٢٢) ينظر: شرح ابن عقيل ٩٨/٣ مع هامش المحقق، وحاشية الخضري ٢٣/٢

المبحث الاول

الفرق بين المصدر واسمه:

فرق كثير من النحاة بين المصدر واسمه، فهما يفترقان بأشياء عدة، منها(٢٣):

أن المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الإنسان وغيره، كقولنا: إن "ضربا" مصدر في قولنا: "يعجبني ضرب زيد عمرا". فيكون مدلوله معنى. واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الإنسان وغيره، كسبحان المسمى به

التسبيح الذي هو صادر عن المسبح لا لفظ (ت س ب ي ح) بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف ومعناه البراءة والتنزيه.

أن المصدرهو الذي له فعل يجري عليه كالانطلاق في انطلق، واسم المصدر هو اسم المعنى وليس له فعل يجري عليه كالقهقرى، فإنه نوع من الرجوع ولا فعل يجري عليه من لفظه.

و٤ . أن المصدر قد يطلق على الشيئين المتغايرين لفظا، أحدهما للفعل والآخر للدلالة التي يستعمل بها الفعل كالطُّهور والطَّهور، والأُكُل والأَكْل، فالطُّهور المصدر والطَّهور اسم ما يتطهر به، والأَكْل المصدر والأُكُل ما يؤكل(٢٤).

واذا كان المصدر يطلق على الفعل، واسمه يطلق على الدلالة التي يستعمل بها الفعل، فهذا يعني انهما يفترقان من حيث الزمان كذلك، فالمصدر على هذا يدل على الزمان – وان كان مطلقا–(٢٥)٢٧ واسمه لا يدل عليه.

أن اسم المصدر يمكن ان نسميه مصدرا ولا يمكن العكس، كما في الكلام والتكلم والنبات والانبات والكذب والتكذيب، فإنَّ أَحدَ كلٍّ اثنين مصدر والآخر منهما اسم له(٢٦)٢٨، ولكن قد نعبر عنهما بأنهما مصادر، ولا نقول:اسماء مصادر.

حق المصدر أن يتضمن حروف فعله بمساواة، نحو: تَعَلَّمَ تَعَلُّمًا أو بزيادة نحو: أعلم إعلاما(٢٧). فإن نقص عن حروف فعله دون عوض أو تقدير كان اسم مصدر. فإعطاء مصدر أعطى، وأما العطاء فاسم

---

(٢٣) ينظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ١٧٦/٢، وشرح الرضي على الشافية ١٦٠/١، وبدائع الفوائد لابن القيم ١٣٧/٢، وشرح الأشموني ٢٨٨/٢، والبحث النحوي عند الأصوليين ١٠١–١٠٣، وأبنية المصادر في الشعر الجاهلي ٤٤–٤٥، ومن قضايا اللغة والنحو ٢١٣، ومعاني النحو ١٥٨/٣، ١٥٩، ١٦١.

(٢٤) ينظر: القاموس المحيط ٨٢/٢ مادة "طهر"، ٣٣٩/٣.."أكل"، وحاشية يس على التصريح ٦٤/٢.

(٢٥) ينظر الانصاف ٢٣٧/١.

(٢٦) ينظر معاني النحو ١٥٨/٣.

مصدر لأنه خلا من الهمزة التي في أوله دون عوض. وكذلك التكلم والكلام. وقد يقال: إن الألف عوض عن التاء– إلا أن النحاة لا يعدون المَدَّة قبل الآخر عوضا– لأن العوض يكون في الأول أو الآخِر بدليل ثبوتها في المصدر دون تعويضها كالانطلاق والإكرام والاستخراج(٢٨). ومثال المصدر المعوض: عدة وزنة. فإن فعليهما "وعد ووزن" فحذفت الواو وعوض عنها بالتاء في الآخِر. ونحوهما تعليم وتسليم فإن فعليهما علَّم وسلَّم والتاء عوض عن إحدى اللامين(٢٩).

أن اسم المصدر ما خرج عن قياس المصدر فيما كان فيه المصدر قياسا نحو: عِشرة وقُبْلَة فإن عِشرة اسم للمعاشرة وفعله عاشر. وقد حذفت اللام منه.(٣٠)

أن اسم المصدر عند بعض النحاة لا يدل على الحدث بل يدل على الذات، والمصدر يدل على الحدث(٣١).

وعند بعضهم الآخر أنه يدل على الحدث كالمصدر، فالعطاء معناه الإعطاء، والقبلة معناها التقبيل، والنبات معناه الإنبات... وهلم جرًّا(٣٢).

أن المصدر يؤتى به لتأدية معان لا تؤدى باسمه والعكس صحيح تماما، وهذا يعني بالضرورة أَنَّ لكل منهما وظيفة دلالية تختلف في أحيان عنها في صاحبه. كوظيفة التكثير والمبالغة فانها لا تؤدى الا بالمصدر نحو: التلعاب و التهدار ، ولا تؤدى باسمه، ولعل منه قوله تعالى: (وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً) (نوح ١٧/٧١) اذ جيء باسم المصدر (نَبَاتاً) ولم يؤت بالمصدر (انبات) لبيان لطفه في خلقه جل وعلا في عباده(٣٣ أ).

---

(٢٧) شرح الأشموني ٢٨٧/٢.

(٢٨) الصبان ٢٨٧/٢.

(٢٩) ينظر: شفاء العليل ٦٥٢/٢–٦٥٣، والصبان ٢٨٧/٢.

(٣٠) معاني النحو ١٥٨/٣. وينظر: الأشموني ٢٨٨/٢.

(٣١) ينظر: حاشية يس على التصريح ٦٤/٢.

(٣٢) ينظر: الكتاب ٤٣/٤ هارون، وشفاء العليل ٦٥٣/٢، والأشموني ٢٨٧/٢، وشرح الشافية ١٦٠/١، ونزهة الطرف في علم الصرف ٢٠، والصبان ٢٨٧/٢.

(٣٣ أ) وانظر: دراسات لاسلوب القرآن الكريم ١٠١/٦، ١٠٢

المبحث الثاني

الفرق بين اسم الفاعل والمصدر:

لا شك أن المصدر واسم الفاعل اسمان يعمل كل منهما عمل الفعل إلا أن ثمة فروقا تفرق بينهما. ومن هذه الفروق(٣٣ ب):

أن المصدر أصل عند البصريين واسم الفاعل مشتق من فرعه وهو الفعل.

وأن اسم الفاعل يتحمل الضمير بخلاف المصدر، خلافا لبعضهم(٣٤).

وأن الألف واللام فيه تفيد شيئين التعريف والموصولية وفي المصدر التعريف فقط.

وأنه يجوز تقديم معموله عليه، نحو هذا زيدا ضاربٌ بخلاف المصدر.

وأنه يعمل بشبه الفعل والمصدر قائم بنفسه لا يعمل بشبه شيء لأنه الأصل(٣٥).

وأنه لا يعمل إلا في الحال أو الاستقبال خلافاً للكسائي والمصدر يعمل في الأزمنة الثلاثة(٣٦).

وأن المصدر يجوز فيه أن يضاف إلى الفاعل وإلى المفعول، نحو: عجبت من ضرب زيدٍ عمرا، فيكون زيد هو الفاعل في المعنى ومن ضرب زيد عمرو فيكون زيد هو المفعول في المعنى، ولا يجوز هذا في اسم الفاعل.

أنه قد يؤتى بالمصدر لتأدية معنى لا تجده في اسم الفاعل كما في نحو: رجل عدل، ورجل عادل. فكل من المصدر واسم الفاعل وقع وصفا لرجل، لكن الفرق بينهما أن النعت باسم الفاعل أن الرجل من كثرة تعاطيه العدالة صار موصوفا بها فهي امر خارجي عنه. واما النعت بالمصدر فكأنه، أي: الرجل مخلوق من العدالة فهي منه وهو منها(٣٧)٢٩.

وأن اسم الفاعل يجوز فيه الجمع بين الألف واللام والإضافة ولا يجوز ذلك في المصدر.

أن اسم الفاعل في الغالب يدل على من قام بالحدث اما المصدر فإنه يدل على الحدث.

وأنه يعمل معتمدا بخلاف المصدر.

(٣٣ ب) ينظر: الأصول ١٦٢/١، والتوطئة ٢٥٣-٢٥٤، والإيضاح في شرح المفصل ٦٣٦/١، وشرح جمل الزجاجي ٢٨/٢، والأشباه والنظائر ١٨٣/٢-١٨٨.

(٣٤) ينظر: إملاء ما من به الرحمن ٢٨٧/٢.

(٣٥) وهناك ما يخالف هذا إذ ذهب بعضهم إلى أن العمل أصل للأفعال فرع للمصدر، ينظر:شرح المراح٣٠.

(٣٦) يعمل اسم الفاعل في الأزمنة الثلاثة إذا كان صلة (أل)، ينظر: شرح ابن عقيل للألفية ١١٠/٣.

(٣٧) ينظر الخصائص ٢٦٢/٣-٢٦٣.

وأنه يعمل مفردا ومثنى ومجموعا جمع سلامة أو تكسير بخلاف المصدر فإنه لا يعمل غير مفرد إلا في (مواعيد عرقوب أخاه) و (تركته بملاحس البقر أولادها)، خلافا لابن جني الذي أجاز إعماله مجموعا(٣٨).

أن اسم الفاعل اذا كان متعديا الى مفعول واحد واضيف الى مفعوله، فان الفاعل لا يظهر وهو بخلاف المصدر نحو: عجبت من ضرب خالدٍ زيدٌ.

وأنه لا يلزم مع المصدر ذكر الفاعل نحو: يعجبني إطعامٌ المسكين، ويلزم ذلك مع اسم الفاعل(٣٩).

المبحث الثالث

الفرق بين اسم الفاعل وصيغ المبالغة:

ذكرنا أن صيغ المبالغة مندرجة تحت اسم الفاعل؛ لأنها تكثيرٌ لحدثه وفرع عنه. إلا أن ثمة ما يفرق بينهما ولعل أوضحها :

١- أن اسم الفاعل يجري على فعله في الحركات والسكنات وصيغ المبالغة ليست كذلك(٤٠)٣٠.

٢- أن دلالة اسم الفاعل بصيغته الاصلية دلالة تجمع الاحتمالين الكثرة وعدمها، كما في قوله تعالى: (وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ) فالسائل لا يشترط فيه مَن قل سؤله أو كثر ، ومثله في صفات الباري جل وعلا من نحو: الرازق والعليم والخالق.

اما صيغ المبالغة فلا تدل الا على احتمال واحد وهو الكثرة والمبالغة باستثناء صفات الله تعالى التي جاءت على صيغ المبالغة، فانها على صيغها مجاز؛ لان المبالغة تكون في الصفات التي تقبل الزيادة والنقصان وصفاته جل شأنه منزهة عن ذلك٣١(٤١).

هذا في الغالب وفي غير الغالب قد يعكس الامر تماما(٤٢).٣٢

٣- ان صيغ المبالغة تبنى في الغالب من الثلاثي المجرد المتعدي فقط لتدل على معنى اسم الفاعل مع المبالغة في المعنى وتأكيده وتقويته(٤٣ أ)، وهذا بخلاف اسم الفاعل الذي يبنى من كل الأفعال.

المبحث الرابع

الفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول:

---

(٣٨) ينظر: الخصائص ٢٠٩/٢.

(٣٩) ينظر: التوطئة ٢٥٣.

(٤٠) ينظر شرح جمل الزجاجي ٥٦٠/١.

(٤١) ينظر حاشية يس على شرح الفطر للفاكهي ١٤٨/٢-١٤٩، وحاشية الصبان ٢٩٧/٢.

(٤٢) ينظر شذا العرف ٧٨، والنحو الوافي ٢٦٢/٣.

(٤٣ أ) ينظر: الصرف الواضح، لعبد الجبار النايلة.

١- إن اسم الفاعل يبنى من الفعل اللازم كما يبنى من المتعدي كـ(نائم) و (متعلم)، في حين أن اسم المفعول لا يبنى إلا من الفعل المتعدي؛ لأنه يجري على الفعل الذي لم يسم فاعله فإن عُدِّي اللازم بحرف جر أو ظرف جاز بناء اسم المفعول منه نحو: (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) (الفاتحة١/٨).و(زيد مُنْطَلَقٌ بـــــــــــــــــه)

(٤٣ ب)٣٣.وهكذا يمكن اشتقاق اسم المفعول من الفعل اللازم أيضا بشرط أن يأتي بعده جار ومجرور أو ظرف.

٢- لا تجوز إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعة، ويجوز ذلك في اسم المفعول إذا كان متعديا وقصد به ثبوت المعنى، فهو في هذه الحالة يعامل معاملة الصفة المشبهة، فتجوز إضافته إلى مرفوعه كما في (الوَرِعُ مَحْمُودُ المَقَاصِد) و (وزيد مَكسوُّ العبدِ ثوبا)(٤٤)٣٤.

فإذا كان اسم الفاعل غير متعد وقصد ثبوت معناه عومل معاملة الصفة المشبهة وساغت إضافته إلى مرفوعه فتقول: زيد قائمٌ الأبُ، وقائمٌ الأبَ، وقائمُ الأبِ، برفع الأب ونصبه وجره على حد حسن الوجهِ، وإن كان متعديا إلى واحد فكذلك عند ابن مالك بشرط أمن اللبس وفاقا للفارسي، والجمهور على المنع، وقال بعضهم: إن حذف مفعوله اختصارا(٤٥)٣٥. أي: لدليل جاز وإلا فلا وهو اختيار ابن عصفور وابن أبي الربيع، والسماع يوافقه(٤٦)٣٦ كقوله:

ما الرَّاحمُ القلبِ ظلَّاما وإن ظُلِما ولا الكريمُ بمنَّاعٍ وإن حُرِمَا(٤٧)٣٧

المبحث الخامس

الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل:

من المعلوم أن الصفة المشبهة فرع عن اسم الفاعل ، فضارعته من وجوه وهذه الوجوه هي: الاشتقاق، والدلالة على الحدث وصاحبه(٤٨). والإفراد والتثنية والجمع، والتأنيث والاعتماد عند إعمالها النصب(٤٩) إلا أنها فارقته من وجوه أخرى هي(٥٠):

أنها لا تعمل إلا في السببي دون الأجنبي(٥١) نحو: زيدٌ حسنٌ وجهُهُ، ولا يجوز حسنٌ وجهُ عمرٍو خلافا لاسم الفاعل، لنقصها عن مرتبته.

(٤٣ ب) الاشباه والنظائر ١٨٩/٢-١٩٠.

(٤٤) نفسه ١٨٩/٢-١٩٠.

(٤٥) وعكسه لغير دليل ويسمى اقتصارا.

(٤٦) الارتشاف ٢٥١/٣.

(٤٧) الاشموني ٩٠/٤.

(٤٨) ينظر: حاشية الدسوقي ١٠٨/٢.

(٤٩) ينظر: المرتجل ٢٤٠، والغرة المخفية ٤٨٩/٢، والفرائد الجديدة ٦٧٧/٢، والأشباه والنظائر ١٩٠/٢، والأشموني ٣/٣.

(٥٠) ذكر هذه الفروقات السيوطي في الأشباه والنظائر وذكرناها هنا بتصرف، ينظر: الأشباه والنظائر ١٩٠/٢-١٩٣، وقد أوردت كتب النحو بعضا من هذه الفروقات، ينظر: المرتجل ٢٤٠، والتوطئة ٢٤٤، والإيضاح في شرح المفصل ٦٤٤/٢،وأوضح المسالك ٢٦٩/٢-٢٧٠، والمغني ٤٥٨/٢، وشرح ابن عقيل ١٤٣/٣.

(٥١) ينظر: المقتضب ١٥٨/٤، ١٦٤.

وأنها لا يتقدم معمولها عليها(٥٢)، فلا يقال: زيد وجها حسن كما هو في اسم الفاعل. إلا إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا نحو: زيد بك فرح(٥٣).

وأنها لا توجد إلا ثابتة في الحال سواء كانت موجودة قبله أو بعده نحو: "مررت برجل حسن وجهه، معناه هذه حاله لا تريد مضيا ولا استقبالا"(٥٤) لأنها لا تتعرض لذلك فهي على العكس من اسم الفاعل إذ إنَّه يدل على ما تدل عليه ويستعمل في الأزمنة الثلاثة ويعمل منها في الحال والاستقبال عند الجمهور، ولذلك إنَّا إذا قصدنا بالصفة معنى الحدوث أتينا بها على وزن اسم الفاعل فيقال في حسن: حاسن، فحسن هو الذي ثبت له الحسن مطلقا، وحاسن هو الذي ثبت له الحسن الآن أو يثبت له غدا. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ﴾ (هود ١١/ ١٢)(٥٥).

وعدم شبهها الفعل ولذلك احتاجت في العمل إلى شبه اسم الفاعل.

وأنها لا تؤخذ إلا من فعل لازم(٥٦)، واسم الفاعل يصاغ من المتعدي والقاصر.

وأنها ا إذا دخل عليها "أل" وعلى معمولها كان الأجود في معمولها الجر بخلاف اسم الفاعل فإن النصب فيه أجود.

وأنها لا يجوز العطف على المجرور بها بالنصب، فلا يقال: زيد كثير المال والعبيدَ بنصب العبيد، بخلاف اسم الفاعل لأنه يعطف على الموضع بالنصب إذا كان المعطوف عليه منصوبا بالمعنى نحو: زيد ضارب عمرو وخالدا، وليس معمولها كذلك لأنه مرفوع في المعنى إذ إن الأصل في كثير المال كثير مالُه(٥٧). خلافا للفراء والبغداديين(٥٨).

وأنها يجوز أن تضاف إلى فاعلها لأنها إضافة غير حقيقية نحو: الحسن الوجه والشديد اليد، والمعنى حسن الوجهُ منه أو وجههُ، والشديدُ اليدُ منه أو يدُهُ، بخلاف اسم الفاعل فإنه لا يجوز فيه ذلك فلا يقال: عجبت من ضارب زيد وزيد فاعل.

---

(٥٢) ينظر: المقتضب ١٦٤/٤، وعبارته أوضح قال: "واعلم أن هذه الصفة لا يجوز أن يتقدم مفعولها".

(٥٣) ينظر: شرح ابن الناظم ١٧٣، وشرح شذور الذهب ٣٩٧-٣٩٨ في هامش المحقق، والأشموني ٥/٣.

(٥٤) التوطئة ٢٤٤، وينظر: شرح الكافية لابن جماعة ٣٤٢.

(٥٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٦٤٤/١، ٦٤٥، والمغني ٤٥٨/٢.

(٥٦) أي ولو تنزيلا كماقيل في رحيم،الدسوقي١٠٨/٢،وينظر:أوضح المسالك٢٦٩/٢،وشرح ابن عقيل١٤١/٣

(٥٧) ينظر: التوطئة ٢٤٤.

(٥٨) ينظر: المغني ٤٦٠/٢.

أن المنصوب بها ليس مفعولا صريحا بل هو منصوب على التشبيه إن كان معرفةً وعلى التمييز إن كان نكرةً "لأنها أبدا من فعل غير متعد" (٥٩) بخلاف اسم الفاعل فإن منصوبه منصوب صراحة على المفعولية.

أنها يقبح أن يضمر فيهاالموصوف ويضاف معمولها إلى مضمره(٦٠)نحو: مررت بحسن وجهه. ولا يقبح في اسم الفاعل نحو: مررت بقاتل أبيه.

أنها تارة لا توافق الفعل عدة وحركة وسكونا وتارة توافقه نحو: منطلق اللسان، ومطمئن النفس وطاهر العرض. واسم الفاعل يوافق.

أنها لا يجوز الفصل بينها وبين معمولها إلا إذا كان المعمول مرفوعا نحو قوله تعالى: ﴿ مُفَتَّحَةً لَهُمْ الْأَبْوَابُ ﴾ (ص ٣٨/٥٠) ويفصل بينه وبين معموله نحو: زيد ضاربٌ في الدار أبوه عمرا.

أن اسم الفاعل يجوز حذفه وإبقاء معموله، ولهذا أجازوا أنا زيدا ضاربُهُ وهذا ضارب زيد وعمرا بخفض زيد ونصب عمرو وإضمار فعل أو وصف منون، وهذا لا يجوز مع الصفة المشبهة فلا تعمل مضمرة إذ لا يقال: مررت برجل وجهه حسنه(٦١).

١٤. أنه يجوز إتباع معموله بجميع التوابع ولا يتبع معمولها بصفة، قاله الزجاج ومتأخروا المغاربة، ويشكل عليهم الحديث "أعور عينه اليمنى" (٦٢) وقال السهيلي: "فعينه مرتفعة على البدل من المضمر في أعور الراجع على الموصوف، وهو بدل البعض من الكل، ولا يجوز أن يرتفع بالصفة المشبهة للفاعل، لأن أعور "لا يكون إلا نعتا لمذكر، ويجوز أيضا أن تكون عينه مرتفعة بالابتداء وما بعده الخبر" (٦٣) وهو قوله عليه الصلاة والسلام: "كأن عِنَبَةٌ طافيةٌ" وقد تكون اليمنى خبرا لمحذوف أي: هي اليمنى، أو مفعول به لمحذوف تقديره أعني(٦٤).

الخاتمة

وفي الخاتمة توصل البحث إلى:

(٥٩) التوطئة ٢٤٤، وينظر: شرح الكافية لابن جماعة ٣٤٣.

(٦٠) وأجازه المبرد على ضعف، ينظر: المقتضب ١٨٥/٤.

(٦١) ينظر: المغني ٤٥٩/٢.

(٦٢) المغني ٤٦٠/٢.

(٦٣) أمالي السهيلي ١١٥ مسالة/ ٩٣.

(٦٤) ينظر: حاشية الدسوقي ٢/ ١٠٩-١١٠.

أنَّ اسم الفاعل اكثر الاسماء ورودا، اذ كان كثيرا ما يقارن به، فيمكن ان نستنتج انه اكثرها عملا، ولا سيما أنَّ كلَّ الاسماء العاملة ما عدا المصدر تعمل بحالاته وشروطه. ولكن المصدر يتفوق عليه بأنه اكثر تحررية منه، كما في عدم الزام ذكر الفاعل وعدم الاعتماد، وهو بخلاف اسم الفاعل.

ونستطيع ان نعد هذه الحالة تعادلاً بينهما.

ان لكل من الاسماء العاملة معنى أو دلالةً لا تجدها بغيره، وإن كان في كثير من الأحيان في كثير من السياقات يتقارض مع غيره الدلالات.

روافد البحث

١- أبنية المصدر في الشعر الجاهلي، د. وسيمة المنصور، الكويت، ١٩٨٤م.

٢- ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تح: د.مصطفى أحمد النماس، ط١، ١٩٨٤م، مط: المدني، مصر.

٣- الأشباه والنظائر في النحو، لأبي الفضل عبد الرحمن ابن الكمال جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ١٩٧٥م.

٤- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السراج (ت ٣١٦هـ)، تح: د.عبد الحسين الفتلي، مط: النعمان، ١٩٧٣م، النجف.

٥- أصول النحو العربي، د.محمد خير الخلواني، مط: أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، د.ت.

٦- أقسام الكلام العربي، د.فاضل الساقي، ١٩٧٧م، القاهرة.

٧- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، لمحب الدين أبي البقاء العكبري(ت٦١٦هـ)،دار العلم للجميع،بيروت،لبنان،د.ت.

٨- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي جمال الدين علي بن يوسف (ت٦٤٦هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، ١٩٦٨، القاهرة.

٩- الإنصاف في مسائل الخلاف، لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، د.ت.

١٠- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لعبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ط٦، ١٩٨٠م، دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان.

١١- الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان المعروف بابن الحاجب النحوي (ت ٦٤٦هـ)، تح: د.موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد،١٩٨٣م.

١٢- البحث النحوي عند الأصوليين، د.مصطفى جمال الدين، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠م، بغداد.

١٣- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٧٨م.
١٤- بدائع الفوائد لابن القيم محمد بن أبي بكر الدمشقي (٧٥١هـ)، المطبعة المنيرية، د.ت.
١٥- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة محمد عبد الله الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، شرح أحمد صقر، دار الكتب العلمية، ط٣، ١٩٨١، بيروت.
١٦- تصريف الأسماء، محمد طنطاوي.
١٧- التعريفات للشريف الجرجاني علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، مط: دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
١٨- التوطئة، لأبي علي الشلوبين (ت ٦٤٥هـ)، دراسة وتحقيق يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٣م.
١٩- حاشية الخضري على ابن عقيل للشيخ محمد الخضري (ت ١٢٨٧هـ) على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، طبع دار الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.
٢٠- حاشية الدسوقي محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي (ت ١٣٣٠هـ)، على مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني بمصر، ١٣٨٦هـ.
٢١- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.
٢٢- حاشية يس على التصريح للشيخ ياسين زين الدين الحمصي العليمي (ت ١٠٦١هـ)، مط: الأزهرية، ٣٢٦هـ مع شرح الشيخ خالد الأزهري، د.ت.
٢٣- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تح: محمد علي النجار، ط٤، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، د.ت.
٢٤- دراسات لاسلوب القرآن الكريم – محمد عبد الخالق عضيمة. دار الحديثة، القاهرة، ٢٠٠٤م.
٢٥- دقائق التصريف، للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب من علماء القرن الرابع الهجري، تح: د.أحمد ناجي القيسي، ود.حاتم الضامن، ود.حسين اتورال، مط: المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧م.
٢٦- شرح ابن عقيل، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الحمداني (ت ٧٦٩هـ)، على ألفية بن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ط١٤، ١٩٦٤م، مط: السعادة، مصر.
٢٧- شرح ابن الناظم لأبي عبد الله بدر الدين محمد(ت ٦٨٦هـ)، ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تصحيح وتنقيح محمد بن سليم اللبابيدي اشارات ناصر خسرو، طهران، إيران، د.ت.

٢٨- شرح التصريح على التوضيح لخالد بن عبد الله الجرجاوي الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، مط: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وبهامشه حاشية يس بن زين الدين العليمي (ت ١٠٦١هـ).

٢٩- شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ) تح: د. صاحب جعفر أبو جناح، مؤسسة دار الكتب، الموصل، ١٩٨٢م.

٣٠- شرح الشافية لرضي الدين الاستراباذي (ت ٦٨٦)

٣١- شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ط٨، ١٩٦٠م، مطبعة السعادة، مصر.

٣٢- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك (ت ٦٧٢هـ) تح: د. عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧م.

٣٣- شرح العوامل المائة، خالد الأزهري، تح: د.زهران البدراوي، ط٢، ١٩٨٨م، دار المعارف، مصر.

٣٤- شرح كافية ابن الحاجب للرضي، محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، طبعتان: دار الكتب العلمية، ١٩٨٥م، بيروت و طبعة عمر يوسف بقار يونس.

٣٥- شرح الكافية لابن جماعة، محمد بن إبراهيم سعد الله بن جماعة (ت ٧٣٣هـ) تح: محمد عبد النبي عبد المجيد، مطبعة دار البيان، مصر، ط١، ١٩٨٧م.

٣٦- شرح المراح في التصريف للعيني، بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت ٨٨٥هـ)، تح: د.عبد الستار جواد، مط: الرشيد، ١٩٩٠م، بغداد.

٣٧- شرح المفصل لابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٣٤هـ) مطبعة المنيرية، مصر، د.ت.

٣٨- شرح المقدمة المحتسبة لابن بابشاذ طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ)، تح: خالد عبد الكريم، ط١، ١٩٦٨، شركة الربيعان، الكويت.

٣٩- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي (ت ٧٧٠هـ) تح: د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، ط١، ١٩٨٦م، مطبعة المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

٤٠- الصاحبي لابن فارس أبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، تح: أحمد صقر، مط: عيسى البابي، ١٩٧٧م، القاهرة.

٤١- الصرف الواضح، عبد الجبار علوان النايلة، مط وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ١٩٨٨م.

٤٢- الغرة المخفية، لابن الخباز (ت ٦٣٩هـ) في شرح الدرة الألفية لابن معط (ت ٦٢٨هـ) تح: حامد محمد العبدلي، مطبعة العاني، بغداد، ط١٩٩٠،١م.

٤٣- الفرائد الجديدة للسيوطي، تح: الشيخ عبد الكريم المدرس، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٩٧٧م، بغداد.

٤٤- الفلاح في شرح المراح، لابن كمال باشا شمس الدين أحمد بن سليمان المفتي (ت ٩٤٠هـ)، مط: دار الطباعة العامرة، اسطنبول، ١٢٠٦هـ.

٤٥- القاموس المحيط للفيروزآبادي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت القرن التاسع الهجري)، مط: دار الجيل، بيروت، د.ت.

٤٦- الكتاب لسيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) تح: عبد السلام محمد هارون، ط٣، ١٩٨٨م، مطبعة الخانجي، وطبعة بولاق ١٩٠٠م، باعتناء محمود مصطفى وبهامشه تقريرات السيرافي.

٤٧- اللغة العربية معناها ومبناها، د.تمام حسان، مط: النجاح الجديدة، الدار البيضاء، د.ت.

٤٨- المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشاب لأبي عبد الله بن الخشاب (ت ٥٦٧هـ)، تح: علي حيدر، ١٩٧٢م، دمشق.

٤٩- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تح: محمد احمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، منشورات المكتبة العصرية، ١٩٨٦، صيدا، بيروت.

٥٠- معاني القرآن للفراء، أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، ط٢، عالم الكتب، بيروت.

٥١- معاني النحو، د. فاضل السامرائي، مطبعة دار الحكمة، الموصل، ١٩٩١م.

٥٢- مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، مط: المدني، القاهرة، د.ت.

٥٣- المفصل للزمخشري، مط: التقدم، ١٣٢٣هـ، القاهرة.

٥٤- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد(ت ٢٨٥هـ)، تح: عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣م.

٥٥- من قضايا اللغة والنحو، د.أحمد مختار عمر، ١٩٧٤، القاهرة.

٥٦- الموجز في قواعد اللغة العربية وشواهدها، لسعيد الأفغاني، دار الفكر، ط٣، ١٩٨١م.

٥٧- النحو الوافي، عباس حسن، ط٤، مطبعة المعارف، مصر، د.ت.

٥٨- نزهة الطرف في فن الصرف لأحمد بن محمد الميداني (ت ٥١٨هـ)، ط١، ١٩٨١م، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٥٩- همع الهوامع شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي، بتصحيح السيد محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة، بيروت، د.ت.